

الجمارك

الشروط العامة في الجمارك

التصدير	نقل البضائع ماديًا وقانونيًا من حدود بلد أو إقليم وطني.
الاستيراد	نقل البضائع ماديًا وقانونيًا إلى حدود بلد أو إقليم وطني.
إعادة التصدير	التصدير من منطقة جمركية للبضائع التي سبق استيرادها إلى تلك المنطقة
التخزين/النقل الجمركي	طريقة لتخزين أو نقل البضائع التي تم تصديرها بالفعل من إقليم وطني، أو التي لم يتم استيرادها بعد. يُعد المستودع أو الشاحنة "أراضي دولية".
التخليص	فعل استيراد البضائع بشكل قانوني من خلال سلطة استيراد معترف بها.
الوكيل	أي طرف ثالث يعمل نيابة عن طرف متعاقد. الأكثر شيوعًا في التخليص الجمركي هم "وكلاء التخليص" و"وكلاء الشحن".
البضائع المحبطة	البضائع المحجوزة، والتي يتعذر استيرادها إلى بلد أو إقليم لأي سبب من الأسباب.
غرامة التأخير	الرسوم التي تتراكم على البضائع. يمكن أن تؤدي البضائع المحبطة إلى زيادة رسوم التأخير بشكل كبير.
خط الحدود	الحدود المادية عند دخول بلد أو إقليم وطني أو مغادرته.

نقطة العبور الفعلية للحدود.	الحدود
الميناء الذي يتم من خلاله استيراد البضائع.	ميناء الدخول
الرسوم المطلوبة قانوناً التي تتقاضاها الحكومات لاستيراد البضائع. كل دولة لديها لوائح مختلفة إلى حد كبير.	رسوم الاستيراد/الجبايات/التعريفات
عندما يتم إعفاء جزء أو كل رسوم الاستيراد و/أو العملية لسلع أو منظمات معينة، تكون عادة استجابة لظروف استثنائية.	الإعفاء

الجمارك والمساعدات الإنسانية

أي سلعة مادية تعبر الحدود الوطنية أو تدخل الأراضي المدمجة في أي بلد يجب أن تمر عبر مستوى معين على الأقل من الإجراءات الرسمية وإجراءات الرقابة الحكومية. تُعرف هذه الإجراءات بالعامية باسم "الجمارك"، ومع ذلك قد تكون هناك أسماء وكالات محددة لكل بلد معني. ستنتطبق اللوائح الجمركية في جميع السياقات تقريباً على جميع الأفراد والكيانات المحددة قانوناً ضمن الاختصاص القانوني للبلد المعني. يمكن أن تكون لهذه اللوائح القانونية آثار بعيدة المدى بالنسبة إلى الانتهاك أو عدم الامتثال، بما في ذلك حجز البضائع ومصادرتها والغرامات والاعتقال والاحتجاز والملاحقة الجنائية الكاملة. ستكون لكل دولة معاييرها وأنظمتها الخاصة المتعلقة باستيراد السلع ذات الصلة بالأعراف الاقتصادية أو القضائية أو الثقافية أو تصديرها داخل الأراضي المعنية. يجب أن يكون أي شخص أو كيان يعمل في أي بلد لأي سبب من الأسباب على دراية بهذه اللوائح ويسعى إلى الامتثال الكامل لها في جميع الأوقات، حتى لو كان الامتثال يعني اتباع عملية الإعفاء المناسبة.

تتمتع المنظمات الإنسانية أحياناً بميزة لتسهيل التخليص الجمركي في حالات الطوارئ؛ ليس فقط المنظمات غير الربحية المسجلة قادرة في كثير من الأحيان على التقدم بطلب للحصول على بعض أشكال الإعفاء الضريبي أو الرسوم في الحالات غير الطارئة، يتم التنازل أثناء الاستجابات الطارئة عن العديد من لوائح الاستيراد على المستجيبين الإنسانيين أو تخفيفها من قبل البلدان المتضررة من الكوارث، أو البلدان المجاورة للبلدان المتضررة. غالباً ما تتولى الأمم المتحدة دوراً رائداً في اتخاذ الترتيبات المناسبة مع الحكومات فيما يتعلق بالوصول السريع إلى إمدادات الطوارئ حيث إن التدفق المادي لإمدادات الإغاثة في حالات الطوارئ ضروري في الأيام الأولى للاستجابة. كما قامت الأمم المتحدة من خلال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) بإعداد "اتفاقية نموذجية" (أقرتها اللجنة الفنية الدائمة في عام

1996) مع المنظمة العالمية للجمارك. يمكن اعتماد الاتفاقية النموذجية من قبل أي دولة، ووضع الأساس لعملية الإعفاءات وتبسيط الأعمال الورقية والتعريف المسبق والتخليص العاجل لبعض مواد الإغاثة والتسوية الشاملة لعملية الاستيراد والتصدير. قد تحاول مجموعات اللوجستيات نيابة عن المنسق المقيم للأمم المتحدة (UNRC)/منسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة (OHC) الاستفادة من هذه المزايا لجميع المنظمات الإنسانية في حالات الطوارئ.

فيما يلي بعض المشاكل التي تواجه المنظمات الإنسانية أثناء حالات الطوارئ:

- الإجراءات الجمركية المعقدة التي تسبب تأخيرات تؤدي إلى ازدحام في موانئ الدخول (المطارات وحدود الطرق والموانئ) ما يؤثر على وقت الاستجابة للسفن المغذية وعربات السكك الحديدية، وعلى تدفق البضائع.
- تدفق كميات كبيرة من إمدادات الطوارئ إلى بلد ما، ما يسبب مشاكل في الجمارك.
- متطلبات إدارية معقدة وغير شفافة، تتعلق غالبًا بالتوثيق.
- ارتفاع تكاليف معالجة المعلومات التجارية.
- قد يؤدي وجود مستوى عالٍ من الضغط وعدد كبير من الشحنات في وقت قصير إلى أخطاء في التوثيق وعدم فهم متطلبات الاستيراد.

دور سلطات الجمارك

تتعلق الجمارك بكل من استيراد البضائع المادية وتصديرها. كان الاستيراد والتصدير مقصورًا بشكل كلاسيكي على نقل البضائع المادية عبر حدود دولية معترف بها قانونًا، ومع ذلك فقد نمت التطورات في التكنولوجيا والتغييرات في السياسة التجارية لتشمل - في بعض الحالات - النقل الإلكتروني للمعلومات الإلكترونية مثل البرمجيات الاحتكارية وحتى الملكية الفكرية مثل عمليات التصنيع. الاستيراد هو نقل البضائع المادية إلى بلد الإقليم أو الولاية أو المنطقة المتمتعة بالحكم الذاتي، بينما التصدير هو حركة وشحن البضائع خارج الإقليم المذكور. لإدارة عملية الاستيراد والتصدير القانونية والمراقبة والإشراف عليها يمكن للسلطات الوطنية تحديد وإنشاء عدد واحد أو عدد محدود من سلطات الجمارك التي تعمل في أراضي الدولة المعنية وتنفيذ اللوائح الوطنية. اعتمادًا على البلد، يمكن أن تكون لسلطات الجمارك أسماء مختلفة، وتمارس مستويات مختلفة من التدقيق والمراقبة.

إن سلطة أو سلطات الجمارك القائمة هي بحكم تعريفها الوكالات الحكومية الوحيدة المخولة بالسيطرة الكاملة على الواردات والصادرات التجارية، ومع ذلك يمكن أن يكون هذا التمييز ضبابيًا أو لا يتم احترامه بالكامل في أوقات الطوارئ أو الاضطرابات المدنية. يجب أن تكون الوكالات أو الأشخاص الذين يحاولون استيراد أو تصدير أي شيء لأي سبب من الأسباب على دراية بهوية السلطات المختصة، وأين تبدأ المسؤوليات وتنتهي.

باعتبارها امتدادًا مباشرًا لسلطة وطنية، فإن مكتب الجمارك من خلال الإنفاذ الاستباقي:

- تحمي البيئة والسلامة العامة والصحة والأخلاق من خلال حظر التجارة الدولية في المواد غير المشروعة مثل المواد المخدرة والأسلحة والذخيرة وأنواع الحيوانات المهددة بالانقراض والنفايات الخطرة والسلع منتهية الصلاحية أو المزيفة أو دون المستوى.

- تمثل المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية وتتخذ التوجيه القانوني من السلطة المركزية للبلد أو الولاية أو المنطقة شبه المستقلة التي تتدفق منها البضائع.
- تدر عائدات من خلال تحصيل وفرض التعريفات التجارية.
- تنسق مع وكالات إنفاذ القانون الأخرى على الصعيد الوطني والدولي لمنع الجرائم العابرة للحدود، مثل حركة المخدرات والسيارات المسروقة والبضائع المهربة.
- تعزز امتثال التاجر الطوعي من خلال جودة خدمة العملاء.
- تسهل التجارة المشروعة.

في إطار جهودها لتحقيق التحديات المذكورة أعلاه والاستجابة لها بفعالية وكفاءة وتقليل الفجوة بين الاحتياجات المتوقعة والموارد المحدودة، يتعين على سلطة جمركية معينة تدريب موظفي سلطات الجمارك وإبلاغهم بشكل استراتيجي، وجمع الإحصاءات والبيانات التجارية وتجميعها. تطبق إدارات الجمارك في جميع أنحاء العالم بشكل عام إجراءات وعمليات مماثلة، وتعتمد سرعة التخليص إلى حد كبير على الضوابط التي يتطلبها التشريع ودرجة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الإعفاء من الرسوم والضرائب

بالإضافة إلى إنفاذ القوانين الوطنية التي تنظمها سلطات كل بلد معني، فإن سلطات الجمارك مكلفة أيضًا بتحصيل الرسوم الجمركية والتعريفات. تختلف طبيعة هذه التكاليف وأنواعها من بلد إلى آخر، ويتم وضعها من قبل السلطات الوطنية لزيادة الإيرادات من الأنشطة الاقتصادية الرئيسية وحماية الصناعات الوطنية، وحتى منع انتشار العناصر الحساسة أو المتعلقة بالأمن. تخضع رسوم الاستيراد والتصدير عادة لما يسمى "الجدول"؛ عادة ما تكون جداول الرسوم/التعريفات مصحوبة بالتشريعات الوطنية ويتم نشرها على نطاق واسع وإتاحتها للكيانات التجارية وشركات النقل. عادةً ما يتم تحديث هذه الجداول على أساس منتظم، ومن واجب أي وكالة أو شخص يقوم باستيراد أي شيء أو تصديره فهم هذه اللوائح والالتزام بها.

قد تقوم سلطات الجمارك أيضًا بتحصيل رسوم وجبايات معينة عند الاستيراد، بناءً على أساس الوكالة، مثل:

- رسوم بيان الاستيراد - على المنتجات المستوردة.
- طوابع الإيرادات - لوثائق معاملات معينة تتطلب لصق الطوابع بموجب القانون.
- ضريبة تنمية البترول - على المنتجات البترولية.
- رسوم التسجيل - للمستوردين لأول مرة.

قرار إعفاء البضائع المستوردة إلى بلد أو إقليم لأغراض إنسانية من دفع الرسوم والضرائب الأخرى هو قرار سلطات البلد بالكامل. في حالة حدوث حالة طوارئ، لا سيما حالة الطوارئ السريعة، قد تكون هناك تشريعات مخصصة من السلطات الوطنية تؤثر على عملية الاستيراد أو الرسوم، أو تؤدي إلى التنازل عن الرسوم بشكل مثالي أو تسهيل عملية الاستيراد بشكل كبير. بسبب طبيعتها الخاصة، عادة ما تفتقر هذه التغييرات إلى تعليمات مفصلة حول التنفيذ العملي. ويرجع عدم وجود مبادئ توجيهية بشأن كيفية تطبيق التشريعات المخصصة إلى أن معظم البلدان ليست مستعدة لمواجهة حالات

الطوارئ في مجال الجمارك المحدد.

يعتمد ما إذا كان يمكن استيراد عنصر أو سلع معينة متبرع بها إلى بلد ما دون دفع ضرائب على قرارات الحكومة المحلية بشأن:

- سياسة استيراد المساعدات الإنسانية الوطنية.
- السلع المؤهلة بموجب تلك السياسة.
- الجهات الفاعلة المعفاة من الضرائب.

من الضروري أن يكون المانحون ومنظمات صنع القرار في الأصل على دراية بتأثير الضرائب على تكاليف التشغيل أثناء وضعهم لاستراتيجيات الاستجابة الخاصة بهم.

قد لا تصنف سلطات الجمارك كل كيان على أنه "ذو مصلحة عامة" أو "خيري" ويمنح الامتياز المتنازل عن الرسوم المرتبط به. يجب على المنظمات الإنسانية التي تتعامل مع نظرائها المحليين التأكد من أن النظرير المحلي الذي يتلقى البضائع هو كيان مسجل معفى من الرسوم الجمركية، وإذا كان الإعفاء المحلي مطلوبًا، فإن نظيرتها هي الجهة التي تتولى طلب الإعفاء من الرسوم الجمركية وتقديم جميع المستندات المطلوبة. لهذا الغرض، يجب أن يكون لدى النظرير المحلي القدرة على معرفة الإجراءات ونقاط الاتصال واللوائح داخل إدارتها، من أجل تقديم الطلب بشكل صحيح. إذا لم تكن لديهم هذه المعرفة المحددة (ما هي السلع المحظورة أو المقيدة، والحصص، وما إلى ذلك) أو لم يكونوا على دراية بالمتطلبات والأوراق، فمن المفيد طلب المشورة من الوزارات المحلية والمنظمات غير الحكومية الأخرى العاملة بالفعل ووسطاء الجمارك وخبراء الضرائب. هناك عناصر معينة على مستوى العالم تميل إلى التسبب في مزيد من التدقيق أكثر من غيرها، وقد تتطلب شهادة خاصة. على الرغم من أن اللوائح التنظيمية خاصة بكل بلد، يجب على المصدرين والمستوردين إيلاء اهتمام وثيق للفئات التالية عند التخطيط لأنشطة الاستجابة:

- الأدوية والمعدات الطبية - تميل البلدان إلى الاحتفاظ بقائمة الأدوية الأساسية التي تشير إلى ما يمكن تقييده
- المركبات وقطع غيار المركبات/الماكينات - يمكن استخدام اللوائح الخاصة بالمركبات لحماية الأسواق المحلية
- معدات الاتصالات - أجهزة الراديو أو هواتف الأقمار الصناعية أو المحطات الطرفية ذات الفتحة الصغيرة جدًا أو حتى أجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية الأساسية
- العناصر ذات الاستخدام المزدوج - أي عنصر يمكن أن تكون له استخدامات عسكرية، مثل السترات الواقية من الرصاص أو معدات الكشف عن بُعد
- منتجات الكحول والتبغ

هناك اعتقاد خطأ شائع بأن السلع/المواد المعفاة لا تستلزم الإجراءات الجمركية. كأي نوع آخر من البضائع، يجب أن يقوم الأشخاص المعنيون والجمارك بجميع العمليات ذات الصلة من أجل الامتثال لقانون الجمارك. يجب توثيق كل شحنة، وفي حالة البضائع/المواد المعفاة، يشمل ذلك شرطًا إضافيًا، هو التصديق أو إثبات وضعها على أنها معفاة.

الكيانات المشاركة

ومع تدفق البضائع إلى الخارج وإلى البلدان، هناك عدد من الأطراف التي قد تكون على اتصال بعملية المناولة والتخليص أو تشارك فيها. وفيما يلي قائمة غير شاملة بالأطراف التي قد تشارك في الاستيراد والتصدير الجمركي:

الشاحن - أي فرد أو كيان قانوني يقوم بالتنسيق و/أو الدفع و/أو التصرف بشكل قانوني بصفته مالك البضائع المنقولة من نقطة إلى أخرى.

المرسل إليه - أي فرد أو كيان قانوني يتلقى شحنة. للشحنات الدولية، يجب أن يكون المرسل إليهم مسجلين بشكل قانوني في بلد الاستقبال، ويكونوا مسؤولين في النهاية عن الأعمال الورقية والشرعية واستلام البضائع. يمكن أن يكون المرسل إليه والشاحن نفس الكيان. والشحنة هي من الناحية القانونية باسم المرسل إليه، ولكن يجوز لطرف ثالث، تبعًا لترتيبات الشحن التعاقدية، أن يدفع للسلطات الجمركية مباشرة مقابل الرسوم، بل ويجوز له أن يستلم الشحنة عند نقاط الدخول إلى بلد ما.

طرف الإخطار - أي فرد أو كيان قانوني يتم إخطاره بمجرد وصول شحنة دولية. يمكن أن تكون أطراف الإخطار هو المرسل إليه، أو يمكن تحديد الأطراف الثالثة المسؤولة عن عملية التخليص. لا يلزم أن يكون أطراف الإخطار مسجلة قانونًا في أي بلد، ولكن يجب أن تكون على الاتصال بالمرسل إليه.

المخلصون الجمركيون/وكلاء التخليص الجمركي - وكلاء التخليص والوسطاء هم أفراد أو كيانات تسهل حركة البضائع من خلال العملية الجمركية. عادة، هم مقدمو خدمات خاصون يسعون للربح ولديهم شكل من أشكال الاعتماد لتسهيل الجمارك في مواقع وسياقات محددة. يجب أن يكون الوسطاء والوكلاء على دراية كاملة بالإجراءات الجمركية وأن يوضحوا جميع احتياجات الأعمال الورقية. كما أنهم عادة ما يعملون على عمولة أو للتغذية.

شركات التفتيش المستقلة - الشركات التي تجري اختبارات بصرية ومادية وحتى معملية للبضائع الواردة. عادة ما تكون شركات التفتيش منفصلة قانونًا عن السلطات الوطنية، وعادةً ما يُتوقع من الوكالات التي تخضع للتخليص أن تدفع تكاليف التفتيش.

وكلاء المناولة الأرضية - الشركات أو الكيانات المكلفة بنقل البضائع داخل وخارج السفن، وحول المرافق الجمركية. يمكن إدراج تكاليف المناولة الأرضية في العقود، أو تقديم فواتير مباشرة إلى عملية التخليص.

وكلاء الشحن - اعتمادًا على شروط عقد النقل، قد يكون وكلاء الشحن مسؤولين بشكل مباشر عن التخليص الجمركي، ويعملون وكيلاً للتخليص.

سلطات الجمارك - الوكلاء والممثلون المباشرين للسلطات الجمركية المعنية. اعتمادًا على السياقات، قد يشارك مسؤولو الجمارك بشكل كبير في كل خطوة من العملية أو قد يستعينون بمصادر خارجية للعملية لأطراف ثالثة أخرى. ستكون للسلطات الجمركية الكلمة المطلقة في عملية وقانونية البضائع المستوردة والمصدرة.

السلطات والإدارات الحكومية الأخرى ذات الصلة - قد تلعب العديد من الوكالات الحكومية دورًا في عملية الاستيراد والتصدير، اعتمادًا على العنصر أو الظروف أو الأطراف المعنية، وقد تشمل هذه الكيانات وزارات الصحة والزراعة أو وزارة الخارجية أو الوزارة المالية أو وحدة/مكتب التخفيف من الكوارث أو وزارة الاتصالات أو الدفاع العسكري والمدني، أو

الأطراف المعنية الأخرى.

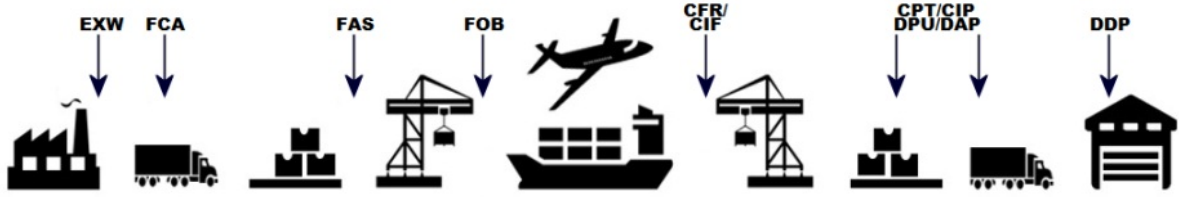
المفاهيم المشتركة

الإجراءات الجمركية المنسقة - على الرغم من أن اللوائح تختلف من دولة إلى أخرى، فإنه كان هناك جهد لتطوير اتفاقية معيارية للتسميات والترقيم بقيادة [المنظمة العالمية للجمارك \(WCO\)](#). اتفقت أكثر من 200 دولة عضو في المنظمة العالمية للجمارك على ما يسمى بأنظمة التوصيف والتشفير المنسق للسلع، أو كثيرًا ما يشار إليها باسم النظام المنسق (HS). كما تم اعتماد عملية النظام المنسق ودعمها من قبل الأمم المتحدة، من خلال اتفاقية كيوتو أو الاتفاقية الدولية بشأن تبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية ([الملحق ي، الفصل 5، تناول على وجه التحديد شحنات الإغاثة](#)). آخر تحديث في عام 2017، تسمح رموز النظام المنسق للسلطات الجمركية والمصدرين/المستوردين بدعم تخليص البضائع من خلال إجراءات جمركية مبسطة ومنسقة، وبالتالي تسهيل التجارة الدولية. يمكن للشاحنين معرفة المزيد حول عملية النظام المنسق والبحث عن رموز النظام المنسق لمنتجات معينة على [نظام المنظمة العالمية للجمارك عبر الإنترنت](#). تتكون رموز النظام المنسق من ستة أرقام، وهي مشتقة مباشرة من نظام تصنيف المنظمة العالمية للجمارك، ولكن العديد من البلدان تستخدم ثمانية أو حتى عشرة أرقام لاستيعاب التشريعات الإقليمية والوطنية. يُشتق هيكل رموز النظام المنسق من:

الفصل	العنوان	العنوان الفرعي	رموز المنطقة المحددة	الرموز الخاصة بكل بلد
94	04	21	00	00
الأثاث	الفراش	من المطاط الخلوي أو البلاستيك الخاصة بالمنطقة	الخاصة بالبلد	

[يمكن البحث عن رموز HS والتعرف عليها باستخدام أداة البحث عن رمز HS.](#)

مصطلحات التجارة الدولية (Incoterms) - في العملية الجمركية، تشير مصطلحات التجارة الدولية إلى النقطة المادية التي يمكن تسليم البضائع فيها ومن يتحمل مسؤولية التخليص الجمركي. تتراوح مصطلحات التجارة الدولية بين المستورد المسؤول عن القيام بكل الأعمال المتعلقة بالنقل والتخليص (FCA) وصولاً إلى شركات النقل التي تقوم بتخليص الجمارك نيابة عن الوكالة المستقبلية والتسليم إلى مكان محدد داخل الدولة (DDP). للحصول على معلومات حول التجارة الدولية، راجع [شروط التجارة الدولية المستخدمة في عقود البيع الدولية](#).



التخزين/النقل الجمركي - منشأة التخزين الجمركية هي أي منشأة تحتفظ ببضائع لم يتم تخليصها من استيرادها إلى بلد ما، أو البضائع التي تم تخليصها مسبقاً للتصدير من بلد ما. بالقيمة الحقيقية، داخل منشأة جمركية "إقليم دولي" لأي شحنة مخزنة هناك. عادة ما تخضع المنشآت الجمركية للتنظيم والحراسة بدرجة عالية، ويمكن أن تكون العقوبات المفروضة على نقل البضائع من منشأة جمركية بدون تصريح مناسب مرتفعة للغاية. عندما يتم استيراد البضائع إلى بلد ما، عادة ما تحتفظ سلطات الجمارك بالبضائع في منشأة جمركية من نوع ما قبل التخليص الجمركي. قد تحتفظ شركات الطرف الثالث أيضاً بمنشآت جمركية إذا كانت لديها ترتيبات خاصة مع سلطات الجمارك الخاصة بها، أو كانت تعمل في منطقة تجارة حرة من نوع ما.

عند وجوب نقل أي شحنة في منشأة جمركية من مكان إلى آخر دون الحصول على تخلص مناسب، يجب نقلها "بالنقل الجمركي". إن مفهوم النقل الجمركي هو نفس مفهوم التخزين الجمركي، لا يتم تخلص العناصر من الناحية الفنية للاستيراد، كما لم يتم دفع رسوم عليها، وبالتالي فإن النقل الجمركي يخضع لرقابة عالية.

غرامات التأخير - عبارة عن استحقاق الرسوم على أي من أصناف البضائع التي تُترك في حيازة سلطة الجمارك أو العمليات الجوية/الميناء بعد فترة زمنية محددة مسبقاً. عادة ما يتم منح البضائع التي تصل عبر الحدود الجوية/البحرية/البرية فترة زمنية محددة للخضوع للتخليص دون رسوم إضافية. تختلف مدة المهلة المسموح بها والأسعار اليومية/بالساعة من موقع إلى آخر، ويتم التفاوض عليها بين السلطات الوطنية والشركة/السلطة المخولة بتشغيل المطار/الميناء ووكلاء المناولة وشركات النقل. تبدأ غرامات التأخير المتراكمة من الشحن الجوي والسكك الحديدية عادةً من يوم إلى ثلاثة أيام، بينما يمكن أن تبدأ غرامات التأخير المتراكمة في الشحن البحري بعد أسبوعين من الوصول. يجب أن يكون المستوردون على دراية بمعدلات غرامات التأخير، حيث يمكن أن تؤدي التأخيرات طويلة الأجل إلى تكاليف كبيرة.

إعادة التصدير - في أي وقت يتم فيه استيراد شحنة إلى بلد ما ثم شحنها مرة أخرى إلى بلد ثالث آخر، يتم تعريفها على أنها "إعادة تصدير". يجب أن يكون مستوردو ومصدرو السلع على دراية بكيفية تأثير إعادة التصدير على عملياتهم. قد تكون لدى الحكومات قيود استيراد/تصدير على سلعة معينة قادمة من بلدان محددة أو ذاهبة إليها، إما من خلال السياسات الإقليمية الملزمة للأقسام الدولية. تنظر العديد من الحكومات إلى العنصر المعاد تصديره على أنه يأتي من بلده الأصلي، حتى لو مر عبر دولة مختلفة في المنتصف. قد يقوم المستوردون غير الواعين باستيراد/تصدير سلع محظورة عن طريق الخطأ، ما قد تكون له تداعيات قانونية ومالية على كل من المرسل إليه والشاحن.

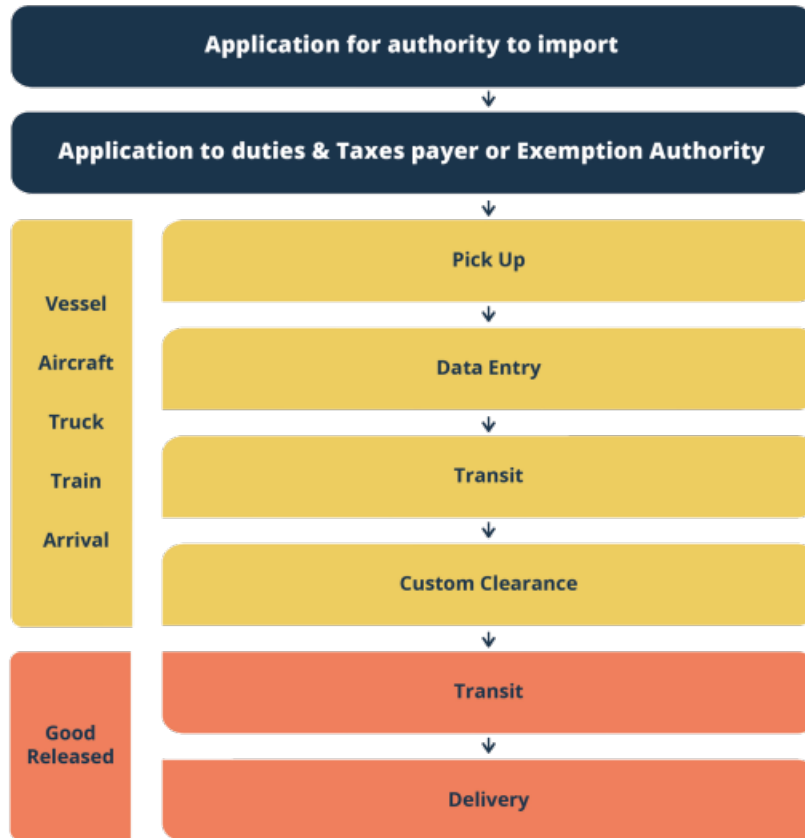
البضائع المحبطة - أي شحنة أو بضائع تخضع للإجراءات الجمركية ويتم إيقافها ومنع الإفراج عنها لأي سبب من

الأسباب. يمكن تعليق البضائع المحبطة بسبب الوثائق غير الصحيحة وعدم الوفاء بالدفع ومحاولة استيراد البضائع الخاضعة للوائح أو المحظورة، وعادة ما تتطلب المزيد من التعليمات الخاصة بالتخلص أو الأعمال الورقية الإضافية.

أداة البحث عن رمز HS

العملية الجمركية العامة

قبل استيراد البضائع، يجب على الوكالات إجراء تحليل شامل لجميع الإرشادات والمتطلبات الجمركية، بما في ذلك أي قيود ووثائق لازمة. يمكن لوكلاء التخليص الجمركي/وسطاء الجمارك والسلطات الوطنية المساعدة في توجيه المستوردين بشأن الخطوات والوثائق المطلوبة. في حالات الطوارئ حيث يتم تنشيط مجموعة اللوجستيات الوطنية، يمكن للأعضاء المشاركين أيضًا مشاركة المعلومات ذات الصلة بالاستيراد حسب الحاجة. في أي موقف طارئ أم لا، يجب أن يكون هناك فهم واضح للخطوات المطلوبة وخطة واضحة لكيفية التحرك.



وتجدر الإشارة إلى أن هذه العملية قد تتغير في مواجهة حالات الطوارئ سريعة الظهور، ولكن ليس دائماً.

التخطيط المسبق

مع تطور الحاجة إلى الشحنات الدولية، هناك خطوات أساسية يجب أن تخضع لها أي منظمة أو كيان يبدأ الشحن. ستحتاج منظمات الاستجابة التي تعمل بصفقتها مصدرين/شاحنين إلى اتخاذ إجراءات رئيسية للحصول على المعلومات وتنسيق الشحنات:

- تلقي معلومات محددة حول الشحنة المطلوبة - الكميات وأنواع العناصر المحددة والتواريخ المطلوبة والمزيد.
- توضيح لوائح الاستيراد/التصدير من وإلى البلدان المتعلقة بالشحنة.
- تحديد شروط التسليم وشروط التجارة الدولية والأطراف المسؤولة عن أي مرحلة من العملية الجمركية.
- تحديد جميع المستندات المطلوبة مع المستلم وتقديم نسخ متقدمة إلى المرسل إليه أو وكيل الجمارك قبل الشحن.
- إذا تم التوقيع على الميزانيات من قبل أي من الطرفين أو كليهما، فقم بالإبلاغ عن التكاليف المحتملة للتخليص والشحن.
- إنشاء طرق نقل مجدية (جوية أو بحرية أو برية أو سكك حديدية) وتحديد مواقع وتواريخ التسليم.

البيانات المطلوبة من الطالب/المتلقي

- العمل مع البائعين لتحديد رموز النظام المنسق بشكل صحيح، وتلبية جميع احتياجات التوثيق والتعبئة والتغليف ووضع العلامات.
- فهم اللوائح الوطنية والدولية المحيطة بكل من السلع الخاضعة للتنظيم أو المحظورة، والقواعد القانونية حول بلدان المنشأ/الوجهة.
- تضمين نسخ مادية من جميع مستندات التخليص الجمركي المطلوبة مع الشحنة.
- التأكد من توفر جميع الوثائق المطلوبة، و(عند توفرها) التحقق جيدًا من البضائع المادية بحيث تتطابق العناصر والكميات والأبعاد مع الوثائق.
- السعي للتواصل مع شركة نقل أو وكيل شحن أو أي كيان معتمد آخر على دراية بالجمارك وتحديثه والتعاقد معه.

إعداد الشحنة وتنظيمها

- العمل مع فرق البرامج والعمليات المعنية لتحديد أنشطة الاستجابة الروتينية وتحديد البضائع مسبقًا التي من المحتمل استخدامها في أنشطة الاستجابة.
- وللمخزون المقترح، من الممكن التحديد المسبق لرموز النظام المنسق واحتياجات وثائق الشحن والفحص مقابل لوائح الاستيراد على مستوى الدولة (على سبيل المثال، قائمة الأدوية المعتمدة من منظمة الصحة العالمية).
- السعي للتواصل مع البائعين الخارجيين الذين يمكنهم توفير المنتجات المحددة المطلوبة للاستجابة بسرعة وتحديثهم، وعقد الاتفاقيات التي تتضمن احتياجات التوثيق ووضع العلامات.
- وضع اتفاقيات مع وكلاء الشحن والنقل لتوفير خدمة النقل السريع والمعلومات عن الاختناقات الجمركية والبنية التحتية.

استراتيجيات لمنظمات الاستجابة للطوارئ

التخطيط في المراحل النهائية

يجب أيضًا على المنظمة أو الكيان الذي يعمل مستوردًا أو مرسلًا إليه التي تعتزم استلام شحنة أن تتخذ خطوات لإعداد وتحديد الاحتياجات بشكل صحيح.

- يجب أن تكون أي منظمة مستخدمة بصفقتها مستلمًا لأي شحنة مسجلة قانونًا في بلد الاستيراد. تختلف عملية التسجيل من دولة إلى أخرى.
- حيثما أمكن، يجب على المرسل إليهم تجنب إدراج الأفراد الفرديين بصفقتهم مرسلًا إليهم، أو استخدام الاختصارات للوكالات كأسماء المرسل إليهم.
- إذا لزم الأمر، يجب طلب خدمات وكيل/شركة تخليص مسجلة حسب الأصول ومرخصة من قبل سلطات الجمارك والاستعانة بخدماته لمعالجة مستندات الاستيراد من خلال الجمارك.
- العمل مع السلطات الوطنية (الجمارك والصحة ومكتب المعايير وأمن الحدود) و/أو وكيل التخليص المتعاقد لتحديد لوائح ومتطلبات الاستيراد ومشاركتها مع المصدر/الشاحن.
- العمل مع السلطات الوطنية و/أو وكيل المقاصة المتعاقد لفهم جميع التعريفات والرسوم والإعفاءات المحتملة.
- التحديد مع المصدر/الشاحن شروط التجارة الدولية وحدود المسؤوليات مع وكيل الشحن و/أو الناقل المتعاقد معه.

تحديد عملية

الاستيراد

- إذا كان المستورد/المرسل إليه هو مقدم الطلب أيضًا، يجب أن يسعى المستورد/المرسل إليه لتقديم أكبر قدر ممكن من المعلومات عن الشحنة المطلوبة إلى المصدر/الشاحن.
- التحضير لاستلام الشحنات المرسله وتخزينها وفحصها في الدولة.
- فهم نقاط الدخول والمشاكل المرتبطة بالتخليص الجمركي.
- تجهيز جميع الوثائق قبل وصول الشحنة.
- تسريع عمليات التخليص قدر الإمكان عن طريق التخليص المسبق باستخدام نسخ متقدمة من الوثائق.
- تتبع الشحنة ومعرفة وقت وصولها إلى البلد لتجنب غرامات التأخير أو فقدان البضائع.
- يُعد تحديد النقل مسبقًا لإزالة البضائع من الجمارك مخططًا مثاليًا حول حجم الشحنة. امتلاك مخزن كافٍ أو عمليات تسليم لاحقة مخطط لها أيضًا.
- بمجرد وصول الشحنة، قم بالترتيب للفحص وتخليص الشحنات المرسله من الجمارك.

التحضير لاستلام

الشحنات

- الاستيراد المؤقت لاستخدام العناصر وإعادة التصدير في وقت لاحق.
- الإفراج الجمركي المؤقت انتظارًا لإتمام الوثائق في تاريخ لاحق محدد مسبقًا، مثل خطاب الإعفاء المعلق، وتصاريح معينة.
- دخول البضائع المعاد تصديرها.
- دخول بضائع ترانزيت بموجب سندات ضمان.
- إعادة استيراد البضائع بعد التصدير المؤقت لإصلاح الصيانة.
- حجز البضائع الممنوعة وإتلافها.
- غرامات/جزاء جمركية للإعلان غير الصحيح من قبل المرسل إليهم أو وكلاء التخليص المعينين.

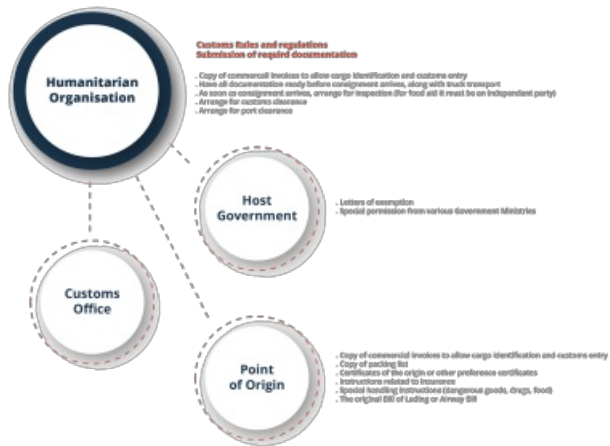
اللوائح الجمركية المحددة الخاصة بالاستيراد

- الاتصال بفرق البرمجة والتشغيل لتقييم الاحتياجات، واستخدام نتائج التقييم للتحقق من صحة الاحتياجات.
- إذا أمكن، تقديم طلب للسلطات للحصول على إعفاءات للصادرات والواردات.
- محاولة تعجيل الإعفاءات. في حالة وجود استثناءات بالفعل، يجب التصريح على الفور بشحن الشحنات لضمان وجود جميع الأوراق الصحيحة وأن تعليمات الشحن مناسبة.

استراتيجيات لمنظمات الاستجابة للطوارئ

التوثيق

تتطلب عملية الاستيراد عادةً وثائق محددة، وفي بعض الأحيان جوهرية.



في حالات الطوارئ، تطلب السلطات عادةً نسخاً أصلية أو نسخاً من المستندات التالية:

- **الفاتورة التجارية/المبدئية** - تشير إلى نظرة عامة على محتويات الشحنة والطرف المسؤول عن شراء/دفع ثمن البضائع. تسرد الفواتير عادةً تكلفة الشحن الإجمالية التي يمكن استخدامها لأغراض الرسوم الجمركية. تفضل

العديد من الوكالات الإنسانية استخدام الفواتير المبدئية التي يتم إنشاؤها ذاتيًا للإشارة على وجه التحديد إلى أنه سيتم استخدام الشحنة في المساعدات الإنسانية.

- **قائمة التعبئة** - يجب أن تكون مفصلة ودقيقة بدرجة كافية بحيث لا يحتاج مسؤولو الجمارك إلى فحص كل عنصر. عادةً ما تكون قوائم التعبئة أكثر تفصيلاً بكثير من الفواتير عندما تحتوي الشحنات على عدد كبير من العناصر.
- **بوليصة الشحن/بوليصة الشحن الجوي/بوليصة الشحن للسكك الحديدية/بوليصة الشحن بالشاحنات.**

وثائق استيراد أخرى مطلوبة غالبًا:

- **خطاب/شهادة تبرعات و/أو سلع إنسانية** - ستقوم العديد من الوكالات بتضمين خطابات ذاتية الصنع للنوايا الإنسانية أو التبرعات للمساعدة في تسهيل عملية الإعفاء الجمركي.
- **إثبات الإعفاء من الرسوم** - قد يكون مطلوبًا في وقت التخليص، وعادة ما تكون الوكالة الإنسانية المسجلة قادرة على الحصول على شكل من أشكال الخطاب من سلطة الإيرادات الضريبية ذات الصلة. ومع ذلك، قد تكون هناك حاجة إلى خطاب لكل عملية استيراد.
- **شهادات المنشأ (COO)** - عادةً ما يتم إنشاؤها ومعتمدة من قبل الشركة المصنعة، ولكن يمكن إجراؤها بواسطة الوكالة المرسله إذا لزم الأمر. بعض الدول لديها متطلبات مصدر صارمة.
- **شهادات التفتيش (COI)** - عادة ما ترتبط شهادات التفتيش بالسلع المنظمة التي قد يستهلكها البشر - مثال: الأدوية أو ما قد تكون لها آثار ضارة على صحة الإنسان، على سبيل المثال، مواد مأوى بلاستيكية قابلة للاشتعال. تتطلب شهادات التفتيش عادةً شهادة من منشأة اختبار معملية خارجية، معتمدة لاختبار الخصائص الكيميائية المحددة للعناصر المعنية.
- **شهادات المطابقة (COC)** - تُستخدم شهادات المطابقة للتأكيد أن المنتجات تلي أو تتجاوز معيارًا صناعيًا معينًا، ويتطلب الفحص من قبل شركات الاختبار والتصديق الخارجية.
- **شهادات الصحة النباتية** - شهادة تثبت أن المواد النباتية المستوردة تفي بالمتطلبات الصحية للبلد المعني، عادةً من مختبر خارجي.
- تعليمات المناولة الخاصة (**البضائع الخطرة، سلسلة التبريد، الأدوية، الغذاء**).

إجراءات ميناء الدخول

تمتلك معظم الموانئ البحرية والمطارات الدولية القدرة على إجراء عمليات التفتيش الجمركي والتخزين والتخليص في الموقع. لكي يكون التخليص الجمركي رسميًا، يجب أن تكون هناك مكاتب مخصصة لسلطة الجمارك ذات الصلة ومساحة لتخزين البضائع الخاضعة للجمارك.

وفيما يلي الإجراءات الرئيسية المرتبطة بتداول السلع من قبل السلطات في تجارة التصدير أو الاستيراد:

1. قبل أن تكون لأي شحنة نسخة من بيان الحمولة/قائمة التعبئة، يجب تسليم بوليصة الشحن/بوليصة الشحن الجوي إلى الجمارك وسلطات الميناء/المطار ذات الصلة.

2. عندما يتم الإفراج عن البضائع وتفريغها من السفينة/الطائرة، يقوم أحد الوكلاء المعيّنين بَعَدَها.
3. تُفرض رسوم رصيف الميناء و/أو المناولة الأراضية بالأسعار المحددة على جميع البضائع الواردة.
4. يتم احتساب إيجار البضائع التي لم تتم إزالتها من عهدة السلطات الجمركية خلال فترة التخزين المجانية المسموح بها بسعر غرامات التأخير المحدد.
5. سيتم فرض غرامات التأخير على أي شحنة غير ظاهرة لم تتم إزالتها خلال الوقت المحدد بعد التسليم.
6. قد يؤدي عدم تغطية رسوم التأخير في النهاية إلى بيع البضائع في مزاد علني.
7. يجوز التنازل عن رسوم غرامات التأخير في الحالات التالية:
 1. البضائع التي تصل في حالة تالفة، والتي تم رفع دعوى بشأنها ضد الناقل، قد يُسمح بتمديد المهلة المسموح بها لتمكين إجراء مسح للبضائع التالفة.
 2. البضائع التي تضررت بعد التفريغ، والتي تلقت سلطات الميناء "طلب مسح" بشأنها.
 3. يتم حجز البضائع من قبل سلطات الجمارك لإجراء فحص بشكل خاص واختبارات كيميائية، وما إلى ذلك.
 4. تأخر إزالة البضائع لسبب لا يعزى إلى خطأ أو إهمال من جانب المستوردين.
8. يجب الإعلان عن المناطق المستخدمة لتفريغ البضائع المستوردة وتخزينها كمناطق جمركية بموجب قانون الجمارك، وعادة ما تكون منشآت جمركية آمنة للغاية.
9. لن يُسمح بتخزين البضائع الخطرة إلا في المواقع المخصصة لهذا الغرض.
10. لن يُسمح بفحص البضائع من قبل الجمارك إلا إذا قدم المرسل إليه أو وكيل التخليص إلى سلطات الميناء أمر التسليم الصادر عن وكيل الشحن مع بوليصة الدخول المعدة نيابة عن المرسل إليه.

للسحنات القادمة جوًّا:

- عادةً ما توفر المطارات الأكبر حجمًا تسهيلات داخل المناطق الجمركية المخصصة لنقل البضائع العابرة لفك توحيدها وتعزيزها مع شحنات التصدير المحلية.

للسحنات القادمة بحرًا:

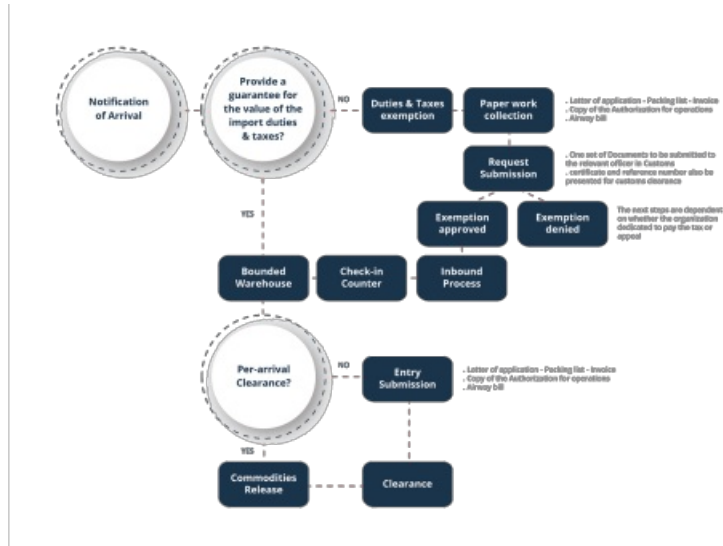
- في حالة البضائع المحمولة في حاويات، يجوز فك الحاويات في منطقة الميناء قبل تقديم الشحنة لفحصها من قبل الجمارك. وبدلاً من ذلك، يمكن نقل الحاويات إلى مستودع أو مستودع للحاويات الداخلية أو مصنع المرسل إليه حيث تكون غير مربوطة وتسليمها إلى المرسل إليه بعد استكمال الإجراءات الجمركية.
- يسمح بنقل بضائع التصدير أو نقلها بعربة، إذا كانت بالحمولات المجزأة، في الرصيف حيث تكون السفينة جاهزة للتحميل. في حالة البضائع المعبأة في حاويات، يُسمح النقل بالعربة إلى الموقع المخصص لخط الشحن من قبل هيئة الميناء.
- مثل الواردات، تجتذب الصادرات غرامات تأخير بعد انتهاء المهلة المسموح بها، ولكن سلطات الموانئ تتنازل أحياناً عن هذه الرسوم في حالة الشحنات الخاصة. قد تُوَجَّل الموانئ قبول بضائع التصدير إذا كان هناك تأخير في وصول السفينة.
- عندما يتم نقل بضائع التصدير إلى مستودع التخليص الداخلي، يتم الانتهاء من الإجراءات الجمركية هناك ويتم

تحميل البضائع في حاويات، ثم يتم إحضارها إلى الميناء لتحميلها مباشرة على السفينة. يمكن أيضًا اتباع نفس الإجراء إذا تم تحميل الحاويات في مصنع أو مستودع الشاحن.

عند التخطيط لوصول البضائع، من المهم للغاية معرفة ما إذا كانت الجمارك خيارًا، لا سيما في حالات الطوارئ السريعة اللاحقة. قد تكون هناك حالات قد تكون فيها الطائرات أو القوارب قادرة فعليًا على الوصول إلى ميناء بحري أو مطار، ولكنها في الواقع غير قادرة على استيراد البضائع بشكل قانوني.

تخليص البضائع

توضح الخطوات التالية بالتفصيل العملية التي يتم من خلالها تداول البضائع وتفتيشها من قبل الجمارك بعد الوصول والتفريغ:



1. يجب تفريغ جميع البضائع المستوردة في منفذ جمركي معين ويجب عدم إخراجها من الرقابة الجمركية دون إذن كتابي من سلطات الجمارك.
2. قبل منح الإذن بإزالة البضائع من الرقابة الجمركية، يتعين على المالك أو الوكيل الذي يتصرف نيابة عن المالك تقديم المستندات على النحو المطلوب بموجب القانون، في النموذج المحدد لتمكين سلطات الجمارك من فحص البضائع. يجب أن تتطابق تفاصيل البضائع المحددة مع جميع المستندات.
3. عندما تكون البضائع مخصصة للتخزين المستند، يجب أن يكون طلب الإذن لتخزين تلك البضائع والسند مصحوبًا بالمستندات.
4. سلطات الجمارك مخولة لفحص جميع البضائع المستوردة. قد يكون الفحص فيزيائيًا (الفحص البصري والعَدُّ والوزن والقياس والاختبار الكيميائي، إلخ) أو وثائقيًا (يتضمن فحص المستندات ذات الصلة مثل الفواتير ومذكرات المصرفيين وبوالص التأمين والنماذج التي تحدد كمية البضائع ووصفها).
5. إذا كانت البضائع خاضعة للرسوم الجمركية، يجب دفع الرسوم الجمركية في ذلك الوقت أو يجب على المستورد تقديم تعهد لضمان دفع الرسوم.

6. إذا لم تتم إزالة البضائع في غضون الفترة المحددة بعد وصول السفينة أو الطائرة المستوردة، فإنها تكون معرضة للبيع في المزاد العلني من قبل سلطات الميناء التي تسترد من عائدات البيع جميع الرسوم المستحقة لها، بما في ذلك الرسوم الجمركية.
7. حق لسلطات الجمارك أن تسترد من المستورد أي عجز في الرسوم المفروضة أو استرداد خطأ للرسوم الجمركية، وفقاً للإجراءات والقوانين المقررة.
8. في الحالات التي تكون فيها تراخيص الاستيراد مطلوبة، ستتحقق سلطات الجمارك من شرعية البضائع المستوردة مقابل تلك التراخيص.
9. بمجرد أن تعتبر سلطة الجمارك المحلية أن جميع الأعمال الورقية والمدفوعات كافية، سيتمكن المرسل إليه أو وكيل المرسل إليه من استلام البضائع من مرفق الشحن المعين.

ستستخدم سلطات الجمارك نسخاً ورقية من جميع الوثائق ذات الصلة، واعتماداً على السياق وقدرة سلطة الجمارك، ستستخدم النسخ الإلكترونية لتحديد البضائع التي تمر بعملية التفتيش المادي.

إذا لم يحصل المستورد أو المخلص الجمركي الذي يتصرف نيابة عنهم على الأوراق في الوقت الذي يجب أن يبدأ فيه التخليص الجمركي، فسيتم تأخير إجراءات التقديم وسيتأخر الإفراج عن البضائع أو لا يحدث على الإطلاق. تؤدي عواقب إحباط الشحن إلى تأخير في التسليم للمستفيدين أو تكاليف إضافية مثل غرامات التأخير. في غضون فترة زمنية قصيرة، يمكن أن تتراكم رسوم بمبالغ كبيرة، والتي يكون المستلم مسؤولاً عنها.

طرق الدفع في الاستيراد/التصدير

خطابات الاعتماد (LC) - خطاب الاعتماد هو تعهد من قبل البنك بسداد دفعة إلى مستفيد محدد في غضون فترة زمنية معينة، مقابل تقديم المستندات التي تتوافق بشكل صارم مع شروط خطاب الاعتماد (LC). عادةً ما يكون أطراف خطاب الاعتماد هو المستفيد الذي يتسلم الأموال، والبنك المصدر الذي يكون مقدم الطلب عميلاً له، والبنك المُبلغ الذي يكون المستفيد عميلاً له. تُعد جميع خطابات الاعتماد تقريباً غير قابلة للإلغاء، ولا يمكن تعديلها أو إلغاؤها دون موافقة مسبقة من المستفيد والبنك المصدر والبنك المعزّز لخطاب الاعتماد، إن وجد. عادةً ما تتضمن المستندات التي يجب على المستفيد تقديمها لاستلام الدفعات فاتورة تجارية، ووثيقة شحن دولية من نوع ما، ووثائق تأمين. ومع ذلك، فإن قائمة المستندات وتكوينها مفتوحان للتفسير والتفاوض، وقد تكون هناك متطلبات لتقديم المستندات الصادرة عن طرف آخر محايد تثبت جودة البضائع المشحونة أو مكان منشأها.

تحويل الأموال الإلكتروني (EFT) - يشير تحويل الأموال الإلكتروني إلى الأنظمة المعتمدة على الكمبيوتر المستخدمة لإجراء المعاملات المالية إلكترونياً. تفضل معظم الحكومات وسلطات الجمارك تحويل الأموال إلكترونياً، وعادةً ما يكون لها حساب مصرفي مخصص لجميع الإيداعات. يتمتع الحساب المصرفي الذي تديره الحكومة بميزة تمكين المراقبة الشفافة لتحويل الأموال.

الدفع النقدي - تطلب سلطات الجمارك في حالات نادرة للغاية، مدفوعات نقدية. على الرغم من أن الأمر أصبح أقل شيوعاً، إلا أنه قد تحدث المدفوعات القائمة على النقد، لا سيما في أعقاب الكوارث الطبيعية التي تحدث سريعاً. حيثما

أمكن، يجب تجنب التخليص الجمركي للمدفوعات النقدية حيث يصعب تتبعها وقد تؤدي إلى حدوث عمليات احتيالية. إذا كان الدفع النقدي للجمارك مطلوبًا، يجب على المؤسسات أن تطلب إيصالاً كاملاً، يوضح بالتفصيل الغرض من كل رسم فردي والمسؤول داخل سلطة الجمارك الذي تمت معه المعاملة.

ترتيب المدفوعات والمخاطر



- **الدفع مقدماً** - يتم دفع جميع مستحقات الاستيراد والرسوم ومصاريف المناولة مقدماً. في حالة وجود تغييرات في العناصر أو الكميات أو كانت الرسوم الإجمالية المتوقعة غير صحيحة، يتحمل الكيان الذي يدفع مقدماً مخاطر إضافية. إذا كان الدفع مقدماً مطلوبًا، يجب على المستوردين محاولة استخدام خطاب اعتماد.
- **الاعتماد المستندي** - المصطلح الفني لخطاب الاعتماد.
- **التحصيلات المستندية** - تعليمات من المصدر (البائع أو المورد) إلى البنك المحول، عادةً البنك المحلي للمصدر، لتحصيل المدفوعات فوراً أو في تاريخ مستقبلي من المستورد (المشتري) مقابل تسليم المستندات التجارية ذات الصلة. تعمل التحصيلات المستندية مثل خطاب الاعتماد، بيد أن البائع/المصدر هو الذي يتحمل عبء تقديم المستندات والقيم. ولا يزال يتعين على المستوردين مراقبة هذه الاتصالات لضمان استمرار استخدام التكاليف المتفق عليها.
- **فتح حساب** - اتفاقية بين المستورد والمصدر يتم بموجبها توريد البضائع على أساس أن الدفع سيتم في تاريخ مستقبلي متفق عليه. يمكن السداد بعد استيراد البضائع. تُستخدم هذه الطريقة عندما يكون هناك مستوى عالٍ من الثقة بين المصدرين والمستوردين.

أدوات الجمارك ومواردها

النماذج والأدوات

[نموذج - شهادة المنشأ](#)

[نموذج - خطاب التبوع](#)

المراجع

- يمكن العثور على المعلومات الجمركية الخاصة بكل بلد في صفحات الدول الخاصة بمجموعة الخدمات اللوجستية العالمية [تقييم اللوجستيات الخاصة بالمجموعات](#) .
- [اتفاقية النموذج الجمركي بين الأمم المتحدة والدولة](#)
- [اتفاقية كيوتو، الفصل 5 الملحق ي - مواد الإغاثة](#)